شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الانتخابات إنْ جرت في الموعد أم تأجّلت !

بحماسة منقطعة النظير يدافع المطالبون بتأجيل الانتخابات البرلمانية والمحلية عن مطلبهم هذا ومبرّراته. وبحماسة مماثلة يدافع المطالبون بالالتزام بالموعد الذي حدّدته الحكومة عن مطلبهم ومبرّراته.

الداعون إلى التأجيل يتذرّعون بقضية النازحين وعدم مناسبة الظروف لإجراء الانتخابات في المناطق التي احتلّها داعش، والنازحون ليسوا بعدد محدود يمكن تجاوزه، فهم الآن نحو مليونين ونصف المليون بعدما بلغوا في ذروة النزوح نحو ستة ملايين. من جانبهم، الداعون الى التمسّك بالموعد يُحيلون إلى أنّ الانتخابات في موعدها استحقاق دستوري متوجّب، وما من سلطة لديها الحقّ في تقرير التأجيل.

بعد فشل مجلس النواب المتكرّر في إيجاد مخرج لهذه الإشكالية، تتّجه الانظار الآن إلى المحكمة الاتحادية للفصل في الأمر.

بصرف النظر عمّا إذا كان القرار القضائي المُنتظر سيُحقّق رغبة وإرادة هذا الطرف أو ذاك، فإن ممّا يؤاخذ عليه كلا طرفي القضية المختلف عليها، وهم أفراد الطبقة السياسية من النواب والوزراء والقيادات السياسية، إنهم على مدى السنوات الأربع الماضية لم ينمّ عنهم أيّ قدر من الحماسة حيال تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات في موعدها .. لقد تعاملوا مع الأمر كما لو أنّ داعش باق إلى الأبد.

قبل ثلاث سنوات بدأت معارك التحرير، انطلاقاً من مدينة تكريت. طوال هذه الفترة لم يكن هناك الكثير من العمل لإعادة إعمار المناطق المُحرَّرة وتطبيع الحياة فيها، ولهذا بقيت حتى اليوم أعداد غفيرة من النازحين تسكن المخيّمات البائسة، غير قادرة على العودة إلى مساكنها واستئناف حياتها الطبيعية في مناطقها. حتى الذين أفلحوا في العودة فإنما كان لهم ذلك بجهودهم الذاتية في الغالب، ولم تزل معظم المدن المُحرّرة تفتقر إلى الخدمات العامة الأساس.

الحكومة الاتحادية وإدارات المحافظات كان يمكنها أن تذلّل الكثير من العقبات التي اعترضت الطريق لحلّ مشكلة عودة النازحين بوضع خطط لهذا الغرض بالتعاون مع حكومات الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

في الشهر المقبل يُعقد في الكويت مؤتمر يجتمع فيه ممثلو الدول والمنظمات التي ستنخرط في عملية إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من داعش. لماذا انتظرنا كل هذا الوقت؟ لماذا لم يجر العمل في سبيل عقد المؤتمر قبل سنة مثلاً؟ .. بالطبع لا يتعيّن توقّع المعجزة بعد انتهاء المؤتمر، فالدول والمنظمات المشاركة لها تجارب مريرة معنا .. إنها تخشى الآن أن تمتدّ الأيدي الطويلة للفاسدين الكثر إلى منَحها وهباتها وقروضها الموجّهة إلى الإعمار مثلما سبق أن امتدّت هذه الأيدي الى تخصيصات النازحين.

تسابقت في الأشهر الأخيرة المصارف المحلية، الحكومية، في الإعلان عن تقديمها السلف المالية إلى الموظفين والمتقاعدين وسواهم لتصريف الكتلة المالية الكبيرة المتجمّعة لديها.

السؤال: لماذا لم تعمل هذه المصارف، بالتعاون مع الحكومة وبضمانها، على تقديم السلف المُيسَّرة إلى النازحين لمساعدتهم في إعادة بناء بيوتهم والعودة إليها؟

سواء أجريت الانتخابات في موعدها الدستوري أم تأجلت، فإن العراقيين بأغلبيتهم الساحقة لا تنتظر خيراً من هذه الطبقة السياسية الفاسدة التي تتحمّل كامل المسؤولية عن كل ما جرى ويجري الآن.

قبل ثلاث سنوات بدأت معارك التحرير، انطلاقاً من مدينة تكريت. طوال هذه الفترة لم يكن هناك الكثير من العمل لإعادة إعمار المناطق المُحرَّرة وتطبيع الحياة فيها، ولهذا بقيت حتى اليوم أعداد غفيرة من النازحين تسكن المخيّمات البائسة،

مقاطع فيديو تظهر بعض المفقودين في معتقلات حكوميّة ببغداد

المدن المحـرَّرة تجهل مصـير 15 ألف شخص اختفوا في ظروف غامضة

□ بغداد / وائل نعمة

في ظروف غامضة خلال فترة احتلال "داعش" وماتلته من عمليات عسكرية، اختفى نحو 15 ألف شخص، أكثر من نصفهم في نينوى.

ويتحدث بعض ذوي المفقودين بالموصل ومحافظات الأنبار وصلاح الدين، عن تواجد أبنائهم في معتقلات حكومية أو لدى فصائل الحشد الشعبي.

كذلك يُعتقد أنّ بعض الأرقام المسجلة كمفقودين، هم جثث "مجهولة" ضمن مقابر "داعش" الجماعية، المكتشفة والسرية.

وساق التنظيم المتطرف أثناء وقبيل خسارته المدن التي كان يحتلها، المئات من المدنيين إلى المعتقلات وإلى حملات الإعدام الميدانية بتهمة "التجسس" أو رفض مبايعته.

مدنيون في احد مراكز التدقيق الامني بالموصل.. ارشيف

المفقودون في الموصل

يقول خلف الحديدي، عضو مجلس محافظة نينوى، إن هناك "أكثر من 5 آلاف مفقود في نينوى، اختفوا بين عام 2014 ونهاية 2017".

وأعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي، نهاية آب الماضي، استعادة نينوى بالكامل بعد 3 سنوات من حكم "داعش"، في معارك استمرت لنحو 9 أشهر.

ويؤكد الحديدي في اتصال مع (المدى)، أمس، أنه خلال فترة سيطرة "داعش" على المحافظة "اعتقل عدد كبير من ضباط الجيش والشرطة، والبعثيين، وموظفين في مفوضية الانتخابات ومرشحين وأعضاء سابقين في مجالس المحافظات والبرلمان، بالاضافة الى رجال دين من الصوفية والإخوانية والسلفية، ولا نعرف مصيرهم بعد ذلك".

وعندما بدأت القوات المشتركة عمليات التحرير، في تشرين الأول 2016، شنّ داعش حملة انتقامية أعدم خلالها من يشتبه بتعاونهم مع الحكومة. كما نفذ عمليات إعدام بحق المدنيين الذين حاولوا الهروب من المدينة.

ويتابع الحديدي: "في آخر أيام سيطرة التنظيم، أجبر المئات من سكان البعاج وتلعفر على الهروب معه الى مناطق مجهولة، وربما أعدمهم".

وفي بداية معارك تحرير الموصل، أكد مسؤولون في المدينة، أن "داعش" نقل 50 ألف شخص من مناطق القيارة والشورى، جنوب الموصل، الى تلعفر وغرب نينوى، لاستخدامهم لاحقاً كدروع بشرية.

وعند استكمال تحرير ناحية العياضية، غرب الموصل، في آب الماضي، اكتشف وجود بئر قطرها لايزيد على 50 متراً، حوّله "داعش" الى مقبرة جماعية ألقوا فيها جثث مئات الضحايا الذين اعتقلوا لأسباب مختلفة.

وحتى الآن، يقدّر وجود 4 آلاف جثة مازالت مدفونة تحت ركام المدينة القديمة، وسط الساحل الأيمن من الموصل، يدرجون في قوائم المفقودين.

ويقول خلف الحديدي: "كذلك نرجح وجود أشخاص تم رميهم في منطقة الخسفة من قبل داعش، وهي هوة كبيرة في جنوب الموصل".

وظهر مؤخراً، عقب تحرير الموصل، أن عمق "الخسفة يبلغ أمتاراً معدودة، حيث توجد هياكل آليات ملقاة هناك، كما تناثرت عبوات ناسفة داخل وحول المكان.

بعد التحرير

وتسجل أعداد أخرى من المفقودين في فترة الحملة العسكرية، حيث يقول المسؤول المحلي إن "هناك اعتقالات غير واضحة لبعض السكان، خلال عمليات التحرير، بتهمة الانتماء الى داعش، ولاتعرف أماكن احتجازهم".

ومؤخراً، تظاهر العشرات من سكان الموصل أمام المحافظة، مطالبين بالكشف عن مصير ذويهم.

ويقول الحديدي: "بعض الأهالي شاهدوا في مقاطع فيديو تناقلت على مواقع التواصل الاجتماعي، أبناءهم بين المعتقلين في مطار المثنى ومناطق أخرى في بغداد".

ويؤكد المسؤول المحلي، نقلاً عن ذوي المفقودين، أن "الاشخاص الذين ظهروا في المقطع التسجيلي، كان داعش قد اعتقلهم اثناء فترة سيطرته على نينوى".

ويعتقد المسؤولون في المحافظة، أن القوات الامنية حين اقتحمت أوكار "داعش" في الموصل وجدت بعض الاشخاص الملتحين من دون أوراق ثبوتية واعتقد بأنهم من عناصر التنظيم، ولكنهم في الحقيقة معتقلون لدى التنظيم.

وكان "داعش" قد اختطف 6 آلاف إيزيدي في نينوى، واستطاعت القوات الامنية خلال السنوات الماضية تحرير نصفهم.

وحتى كانون الاول الماضي، اكتشفت السلطات المحلية في سنجار 62 مقبرة تضم ضحايا من الإيزيديين.

ولمحاولة معرفة مصير المختفين، بدأت الحكومة المحلية في نينوى مؤخرا، بتقديم استمارات الى ذوي المفقودين، لملء معلومات عن ذويهم تمهيداً لتقديمها الى الوزارات المعنية.

من "داعش" إلى المجهول

أما في الأنبار التي تحررت آخر بلداتها نهاية العام الماضي، فيكشف عيد عماش الكربولي، عضو مجلس المحافظة، عن وجود نحو 2000 مفقود بين أعوام سيطرة التنظيم والتحرير.

ومازال مصير 1200 مفقود من أبناء الانبار في سيطرة الرزازة جنوب الفلوجة، منذ 3 أعوام.

ويقول الكربولي في حديث مع (المدى) أمس عبر الهاتف إن "المفقودين أغلبهم من مناطق غرب الانبار، حيث كانوا يهربون من بطش داعش".

وتحولت سيطرة الرزازة، نحو 50 كم جنوب الفلوجة، الى المنفذ الوحيد للعوائل الفارّة من مناطق هيت والرطبة والقائم فضلا عن الرمادي، للتوجه الى مخيمات النازحين في مدينة الحبانية ومدن الفرات الاوسط والجنوب بعد إغلاق المنافذ الاخرى.

ويضيف الكربولي، الذي تقطن عشيرته مناطق غرب الانبار: "من المفترض أن تكون تلك السيطرة تحت إشراف الحكومة، لكنها لاتعرف مصير المفقودين".

واتهم مسؤولون في ذلك الوقت، كتائب حزب الله، ضمن الحشد الشعبي، بمسؤولية اختفاء المدنيين، التي نفت حينها مسؤوليتها تماماً عن الحادث.

وبالاضافة الى تلك الاعداد، يقول المسؤول المحلي ان "هناك 700 مفقود في عمليات تحرير الصقلاوية، منتصف عام 2016، التي حُررت بمشاركة الجيش والحشد الشعبي".

ويؤكد الكربولي أن الحكومة شكلت لجنة للتحقيق في الأمر، لكنها وصلت إلى "نهايات سائبة".

مقابل ذلك يكشف المسؤول المحلي عن "اختفاء 50 شخصاً في القائم، التي تحررت في تشرين الثاني الماضي".

ويقول المسؤول المحلي، نقلاً عن شهادات بعض ذوي المفقودين، إن "المختفين في القائم موجودون لدى أمن الحشد الشعبي في بغداد".

وتضرب الحكومة طوقاً أمنياً على معلومات تخص عدد المعتقلين.

وينفي العميد يحيى رسول المتحدث باسم العمليات المشتركة لـ(المدى) علمه "بعدد المعتقلين بتهمة الانتماء الى داعش".

لكن استناداً لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الذي صدر خلال شهر كانون الأول الماضي، فهناك ما يقارب 20 ألف شخص محتجزون لدى الحكومة العراقية، للاشتباه بارتباطهم بداعش.

من جهته يقول فيصل الجبوري، نائب رئيس مجلس محافظة صلاح الدين، إنّ المحافظة سجلت اختفاء "أكثر من 3400 شخص" من بداية عمليات التحرير منتصف 2015 وحتى قبل 6 أشهر.

ويؤكد الجبوري أن في اتصال مع (المدى)، أمس، أن "قسماً من المفقودين اختفوا في فترة سيطرة داعش، والقسم الآخر خلال عمليات التحرير".

ويظهر أبرز المناطق التي سجلت أعلى أرقام للمختفين، هي في سامراء، الدور، بيجي، والبو طعمة، حيث يؤكد المسؤول المحلي أن "135 مفقوداً" سجل في الاخيرة فقط.

أما في ديالى، التي تحررت في 2015، فلا تملك الحكومة المحلية أرقاماً لأعداد المفقودين في المحافظة خلال فترة الاحتلال ومابعدها.

لكنّ علي الدايني، رئيس مجلس المحافظة يقول في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس إن "لدينا مخطوفين من جهات مجهولة، وهي حالات تسجل بشكل شبه يومي في ديالى".

وسُجلت أعلى أرقام الاختطاف في مدينتي المقدادية وبعقوبة خلال العامين 2014 – 2015 وهي فترة سيطرة داعش حتى تحريرها، ثم تراجعت في 2016.

ويؤكد رئيس المجلس أن "تبليغات ذوي المختطفين، تؤكد أن أغلب المفقودين منتسبون في القوات الامنية أو من التجار".

تدمير 3 مضافات لداعش خلال عمليّة أمنيّة في جلولاء

□ بغداد / المدى

أعلنت مديرية الاستخبارات العسكرية، أمس السبت، تنفيذ عملية أمنية في جلولاء أسفرت عن تدمير ثلاث مضافات لتنظيم داعش وحرق زورقين والاستيلاء على أربع درّاجات نارية.

وقالت المديرية في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "إبطال الاستخبارات العسكرية في الفرقة الخامسة بالتعاون مع اللواء الرابع واللواء 24 حشد شعبي تمكنوا بعملية تفتيش ومداهمة لمناطق حافة نهر نارين والخلاوية في جلولاء بمحافظه ديالى من تدمير ثلاث مضافات".

وأضاف البيان، أنه "تم الاستيلاء على أربع دراجات نارية وحرق زورقين، وتدمير براميل وقود ومولدات ومواد غذائية داخل المضافات، وتمت عملية التفجير تحت السيطرة من قبل هندسة الفرقة الخامسة"، مبيناً أن ذلك جاء "تنفيذاً لأوامر القائد العام للقوات المسلحة ومدير الاستخبارات العسكرية المتضمنة تكثيف جهود البحث والمداهمة لأوكار ومضافات ماتبقى من فلول عصابات داعش المتهالكة".

لجنة حلّ النزاعات أنهت 176 مشكلة خلال العام الماضي

مجلس البصرة: الشرطة عاجزة عن فرض الأمن ووقف النزاعات العشائريّة

□ بغداد / أ ف ب

يقول داود سلمان، وهو أحد المواطنين الساكنين في محافظة البصرة، إن "لغة الرصاص هي السائدة" في المحافظة حيث راقب بصمت خلال سنوات نزاعات بين عشائر قريته إلى أن أصيب أحد أبنائه برصاصة طائشة، فقرر الرحيل.

وتنشب في هذه المحافظة الجنوبية نزاعات مسلحة بين العشائر الست أو السبع في المنطقة، غالباً ما تتطور إلى معارك ضارية. وبفعل هذا العنف الذي يؤدي أحيانا إلى سقوط أبرياء وما يترتب عليه من عمليات ثأر، تقف القوات الأمنية على الحياد خوفاً من الانتقام.

وأدمت تلك النزاعات وعمليات فضها منذ سنوات، تلك المنطقة الواقعة على الحدود مع الكويت، ولكن ما زاد الطين بلة، هو تعبئة القوات الأمنية للحرب ضد تنظيم داعش فشعرت العائلات العالقة بين نارين بإهمال متزايد.

ويقول سلمان (41 عاماً) إن "العائلات المسالمة التي لا تمتلك السلاح لا تستطيع العيش" في كل تلك المدن والأحياء حيث تحوّل المعارك بالأسلحة الأوتوماتيكية والرشاشة "المناطق السكنية إلى ما يشبه ساحة حرب".

وخلال إحدى النزاعات، أصيب علي (15 عاما) نجل سلمان برصاصة طائشة في كتفه أثناء وقوفه أمام منزل العائلة. ومنذ ذلك الحين، انتقلت العائلة من مدينة البصرة الى المناطق الريفية في شمال المحافظة، بحسب ما يوضح الوالد لوكالة فرانس برس.

وفي مواجهة تلك النزاعات التي تنشب أحيانا بسبب خلافات على قطعة أرض أو مسائل شرف، أو حتى مباريات كرة قدم، لا يقدِّم رجال الشرطة أي مساعدة، بحسب ما يؤكد السكان.

ويوضح عضو مجلس محافظة البصرة نائب رئيس اللجنة الأمنية غانم حميد صالح لفرانس برس، أنه في غياب الجيش والشرطة الاتحادية فإن "الشرطة المحلية (...) تتردد في دخول المعارك لعدم وجود شيء يحميها، عكس قوات الجيش التي تمتلك آليات مصفحة ومدرعة".

ورغم ذلك، يحاول هؤلاء التدخل في بعض الأحيان، لكنّ رفاقاً لهم يرفضون، خوفاً من الثأر، خصوصاً أن الغالبية منهم هم أبناء عشائر تسكن المحافظة. ولذلك، يرى المهندس حيدر علي السعد (34 عاما) أنّ الحل يكون باستقدام قوة عسكرية من خارج البصرة "بحيث لا تكون لديها علاقات عشائرية أو اجتماعية تؤثر على دورها".

ويدعو السكان أيضا إلى ضرورة ضبط الأسلحة، فيما تجري بانتظام عمليات دهم من قبل الشرطة، من دون القدرة على غلبة الترسانة الضخمة التي تنتشر في المحافظة الوحيدة المطلة على البحر.

مؤتمر صحفي في قيادة شرطة البصرة.. أرشيف

ويلفت مستشار مجلس البصرة لشؤون العشائر الشيخ عباس الفضلي إلى أن العشائر استولت على هذه الأسلحة عند انسحاب الجيش العراقي من الكويت في العام 1991، وخلال الغزو الأميركي للبلاد في العام 2003.

وفي هذه المنطقة الغنية بالنفط، حيث تتواجد مقار لشركات أجنبية عدة ومصاف نفطية كثيرة، فإن الاشتباكات تؤدي أحياناً إلى إيقاف عمل تلك الشركات،على وفق ما يؤكد قائد عمليات البصرة الفريق الركن جميل الشمري.

ويقول الشمري إنه "عند وقوع نزاع عشائري، ينقطع الشارع لمدة ثلاثة أو أربعة أيام" مما يمنع الموظفين من الوصول إلى أشغالهم"، مضيفاً أنه "وقعت اعتداءات حتى على الشركات النفطية".

ويرى السعد أن الخطوة الأولى للحد من العنف، هي العمل على إحداث تغيير جدي في العقلية، قائلا "لا بد أن تتم إدانة مثيري النزاعات العشائرية والمجرمين اجتماعياً قبل أن يدانوا قضائياً".ويؤكد في هذا السياق المدرس سعدون جاسم العلي (46 عاما)، أن "غياب القانون وقصوره في إنصاف المتنازعين وعدم ملاحقة مرتكبي المخالفات (...) يساهم في انتشار ظاهرة النزاعات".ولتلك الأسباب، انضمّ الشيخ محمد الزيداوي إلى لجنة حل النزاعات العشائرية التابعة لقيادة عمليات البصرة. ففي المحافظة، العشائر هي التي تحل النزاعات أكثر من المحاكم.فعند وقوع نزاع بين عشيرتين، يتطور من خصام إلى خلاف يودي أحيانا إلى مقتل أشخاص من الطرفين. وحين تتأزم الأمور بسبب تشنج أحد الأطراف والسعي للثأر، تتدخل عشائر أخرى للحل بمنح "عطوة" أي هدنة إلى حين التوصل إلى صيغة حل.

بعدها، يجلس الطرفان المتنازعان في ديوان أو منزل شيخ عشيرة المقتول مع وجهاء محايدين، ويبدأ التفاوض على "الفصل العشائري" الذي غالبا ما ينتهي بدفع مبلغ من المال أو رحيل أهل القاتل عن المنطقة.

يقول الزيداوي إنه في العام 2017، تمكنت اللجنة من "معالجة أكثر من 176 مشكلة عشائرية".وفي هذا السياق، يشير ناشر دورية "إنساید إيراكي بوليتيكس" المتخصص في السياسة العراقية كيرك سويل لفرانس برس إلى أن "التحدي الأمني الأكبر داخلي. البصرة تعاني من مشكلة عنف عشائري كبيرة، إضافة إلى الجريمة المنظمة، ذلك أن العديد من الفصائل المسلحة تتحول إلى مافيا".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧ قبرص
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون